



أعلن عن تسلمه استجواباً من الرويعي وأبل لوزير التربية

## الغانم: مجلس الأمة جدد الثقة بوزير المالية والجلسة شهدت أجواء راقية وأديرت بحيادية



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متحدثاً

في تصريح صحفي لمجلس الأمة أنه وفقاً للمادة 135 من اللائحة الداخلية تم إبلاغ سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح والوزير بهذا الاستجواب وسيدرج في أول جلسة قادمة يوم الثلاثاء المقبل. وحول إمكانية دمج هذا الاستجواب مع الاستجواب الذي قدمه النائب الحميدي السبيعي قال الغانم «وفقاً للائحة إذا كان هناك ارتباط فيمكن أن يكون هناك قرار من المجلس بدمج الاستجوابين ولكن هذا سابق لأوانه». وذكر الغانم «ستحدث مع جميع مقدمي الاستجوابين ومن ثم أطلعكم على أي تطور».

والفرصة أعطيت له. واستطرد الغانم قائلاً «هذا جو ديموقراطي والآراء كلها تحترم سواء كانت مؤيدة أو معارضة أياً كان فمن يحاسب النائب هم ناخبوه». وأكد الغانم أن الاستجواب أدير بحيادية بشهادة كل الأطراف وأن جلسة طرح الثقة أديرت أيضاً بحيادية، مبيناً أن جلسة يوم الثلاثاء القادم عادية يستكمل فيها جدول الأعمال. من جانب آخر، أعلن الغانم عن تسلمه رسمياً استجواباً من النائبين د. عودة الرويعي ود. خليل عبد الله أبل إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. سعود الحربي. وأضاف الغانم

وقال الغانم: «تم تجديد الثقة بوزير المالية وبعدها طلب الوزير الكلمة وهذا ليس في اللائحة وأعطيته الكلمة». ورداً على سؤال صحفي بشأن ما ذكره أحد الخبراء الدستوريين بأن الوزير لم يعط فرصة للرد قال الغانم «كل ما أرحوه هو أن يقرأ اللائحة ويفهمها ويعرف أن اللائحة تنص على حديث اثنين من مؤيدي طلب طرح الثقة بكالية معينة واثنين من معارضي الطلب». وأوضح الغانم أنه لا يوجد شيء في جلسة طرح الثقة يلزم الرئيس بإعطاء فرصة الحديث للوزير، لافتاً إلى أنه مع ذلك عندما طلب الوزير

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أن المجلس جدد الثقة بوزير المالية براك الشيتان، مؤكداً أن الجلسة شهدت أجواء ديموقراطية راقية وأديرت بحيادية. وأضاف الغانم في تصريح صحفي أمس عقب جلسة التصويت على طرح الثقة أنه تم اتباع كل الإجراءات اللائحية في الجلسة وفقاً للائحة أعطى المجلس الحديث لاثنتين من المؤيدين للطلب بالترتيب والأولوية لمن وقع على الطلب، بالإضافة إلى اثنتين من المعارضين للطلب في جو ديموقراطي راق عقب التصويت على الطلب.

قدموا طلباً شمل الإدارة العامة للتحقيقات والمساعدات العامة

### 3 نواب يستعجلون مكافأة نهاية الخدمة للكويتيين



اسامة الشاهين



خليل الصالح



عبدالله الكندري

الخاصة - العمالة الوطنية.. إلخ، نتقدم بطلب استعجال المواضيع التالية، علماً أن تقاريرها منجزة ومدرجة على جدول الأعمال:

- 1- قانون مكافأة نهاية الخدمة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص (مداولة ثانية).
- 2- قانون الإدارة العامة للتحقيقات.
- 3- قانون المساعدات العامة، وما يتعلق بمكافأة ربات البيوت.

قدم النواب عبدالله الكندري و خليل الصالح واسامة الشاهين طلباً باستعجال بعض القوانين.

وجاء الطلب كالتالي: بجانب ما سبق لنا تقديمه من طلبات تقديم مواضيع مهمة مثل: الكهرياء والماء - قانون الانتخاب - أسعار البنزين.. إلخ، وبجانب ما تتطلبه ظروف كورونا الراهنة من استعجال موضوعات مثل: قانون الإيجار - المدارس

كان صادقا مع الشعب فعليه ان يلغي هذا القرار، مشيراً الى انه مع عدد من المواطنين يرون ان الحكومة لم تنتج في ادارتها ازمة كورونا ولذلك على سمو الرئيس ان يصعد بجيب المواطن. وأضاف «من يريد المحاسبة الحقيقية عليه ان يذهب إلى من أصدر القرار وجعله سياسة عامة للدولة، ومن أصدر هذه السياسة العامة هو سمو رئيس مجلس الوزراء».

واستطرد الكندري قائلاً «من يقول إن الوثيقة أصبحت نافذة فعلاً عليه الاتجاه إلى سمو رئيس الوزراء، ومن يقول إنها لم تطلق فعليه أيضا الذهاب إلى من سيطبقها وهو سمو رئيس الوزراء»، مؤكداً أنه سذهب مباشرة لمن أصدر القرار رقم 728. وبين الكندري أن مجلس الوزراء لديه اجتماع غداً وإذا

واجباً أنه لا يمكن ان ينتهي المجلس او الفصل التشريعي من دون مساهلة الحكومة عن ملف ازمة كورونا».

وقال الكندري ان استجواب وزير المالية براك الشيتان انتهى ولكن لم تنته الاحداث التي صاحبت هذا الاستجواب. وأكد ضرورة حسم الجدل الذي أثير في وسائل التواصل الاجتماعي حول ما إذا كانت هناك وثيقة اصلاح اقتصادي أم لا وهل هي قرارات أم مجرد مقترحات؟ مؤكداً أن هناك تسريبات توضح أن وزارة المالية أستمته وثيقة ولكنها تبقى اكتب داخلية خاصة بالوزارة.

وتساءل الكندري هل بقاء الوزير من عدمه سيغير من القرار؟ مؤكداً أنه وبما أن القرار صادر من مجلس الوزراء فإذن هي السياسة العامة والشكل العام لحكومة سمو الشيخ صباح الخالد.

وأعلن النائب د. عبدالكريم الكندري عن استجواب لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد متضمناً محورين، يصفه المسؤول عن السياسة العامة للدولة. وقال الكندري في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس عقب تجديد الثقة بوزير المالية، إن استجواب سمو رئيس الوزراء يتكون من محورين الأول عن السياسة المالية للدولة والثاني عن آلية إدارة الحكومة لملف أزمة كورونا.



د.عبدالكريم الكندري



هل فيها مساس بجيوب المواطنين ام لا؟

وأضاف أن الفصل التشريعي الحالي شارف على الانتهاء والشعب تكاتف على الحكومة منذ ستة أشهر في مواجهة أزمة كورونا، مستنداً بالقول «لكن اليوم بعد عودة الحياة أصبح

لسوء ادارة ملف كورونا وسياسة الحكومة المالية وقرار مجلس الوزراء رقم 728 الذي بموجبه طلب من جميع الوزارات ان تعطيه دراسات ومقترحات حول الاصلاح الاقتصادي، مطالبا رئيس الوزراء بصعود المنصة لكي تعرف وجهة نظره المالية

برر المساءلة بسبب قرار مجلس الوزراء بطلب مقترحات للاصلاح الاقتصادي

## الكندري يعلن عزمه استجواب رئيس الوزراء عن السياسة العامة وسوء إدارة ملف «كورونا»

ثول مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappor

استفسر عن إعادة هيكلة الميزانية العامة

### الدلال: كيف تم احتساب نسبة

(71٪) من الميزانية مرتبات ودعم؟

الأخذ بالاعتبار أن الباب الأول من الميزانية (تعويضات العاملين) يقدر بسبعة مليار أي (30٪) من الميزانية فقط.

2- ما هي المشاريع المصنفة كمصروفات رأسمالية؟ وما مقدار العوائد المتوقع أن تحققها؟

3- ما هي المصروفات التي سيشملها التخفيض (20٪)؟

4- هل قامت الحكومة بإعادة هيكلة الميزانية بالتخلي عن بعض المشاريع المقررة في الخطة التنموية مراعاة لعجز الميزانية، وما هي تلك هذه المشاريع وما مقدار المبالغ التي تمت الاستفادة منها في إعادة الهيكلة للميزانية.



محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير المالية براك الشيتان قال في مقدمته إنه في 14 يناير 2020 تم اعتماد مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2021/2020 من قبل مجلس الوزراء وإرساله لمجلس الأمة وقدرت المصروفات بـ 22,5 مليار دينار مقسمة على النحو التالي (71٪) مرتبات ودعم (16٪) مصروفات رأسمالية، (13٪) باقي المصروفات ومن ثم في 2020/06/04 وافق مجلس الوزراء على تكليف وزارة المالية بتخفيض ميزانية الجهات بحد أدنى (20٪).

وطالب الدلال تزويده وإفادته عما يلي:

1- كيف تم احتساب نسبة (71٪) من الميزانية مرتبات ودعم؟ مع

الوزير لم ينفذ وعوده بمعالجة المشاكل التعليمية

## الرويعي وأبل: قرارات وخطوات وزير التربية لم تكن بالمستوى المطلوب ولا تتماشى مع اتفاق «التعليمية»

الوضع الحالي يقود التعليم إلى الخطر ونفق مظلّم ونؤكد أن الاستجواب يأتي من باب المسؤولية

والإدارية والفنية في جميع قطاعات التعليم بسبب سياسة غير معلومة الاتجاه من قبل الوزير. وأكد أن قرار دمج الاستجواب مع الاستجواب المقدم من النائب الحميدي السبيعي يعود إلى مجلس الأمة وما يترتب على التنسيق بين مقدمي الاستجوابين. من جهة، أكد النائب د.أبل أنه كمقرر اللجنة التعليمية وزميله النائب د.عودة الرويعي كرئيس للجنة التعليمية منحا الوزير المهلة الكافية والدعم الكامل في سبيل الوصول إلى معالجة للمشاكل التي تواجه موضوع التعليم.

وأشار إلى أن «الوزير لم ينفذ وعوده بمعالجة المشاكل التعليمية التي أقرتها الأزمة الصحية بعد مرور أشهر، وعقب الاستجواب الذي قدم له من النائب فيصل الكندري أعلن عن أمور خطيرة وسلبية تقود إلى مستقبل غير واضح بشأن التعليم بشكل عام في الدولة».

ورأى أن الوضع الحالي يقود التعليم إلى الخطر ونفق مظلّم، مشدداً على أن الاستجواب يأتي من باب المسؤولية.

منع عديمي الجنسية (البدون) من الحصول على شهاداتهم الجامعية في جامعة الكويت بعد إتمامهم جميع المتطلبات الجامعية للتخرج.

واعتبر الرويعي أن القرارات الأخيرة والخطوات التي اتبعت من الوزير لم تكن بالمستوى المطلوب ولا تتماشى مع ما تم الاتفاق عليه داخل اللجنة التعليمية من أولويات ومنها ما ورد في المحاور الخمسة. ورأى أن الوزير لم تكن لديه سياسة واضحة في ملف التعامل مع أزمة كورونا وما نتج عنها كموضوع التعليم عن بعد أو تجهيزات المدارس والقرارات الخاصة بهذا الأمر، إضافة إلى تراكمات سابقة لم يعالجها الوزير. وأضاف «رغم الدعم الكامل الذي تلقاه الوزير من أعضاء اللجنة لمواجهة كورونا إلا أنه للأسف لم نر أي تعاون من الوزير ونرى تهديداً للمستقبل التعليمي من خلال القرارات التي تم اتخاذها والسياسة غير الواضحة المعالم والأهداف والرؤى والخطوات والاستراتيجيات».

وبين أن الأزمة كشفت عن مدى الضرر الذي لحق بالطلاب داخل الكويت وخارجها وبالكوادر التعليمية

أعلن النائبان د.عودة الرويعي ود.خليل أبل عن تقديمهما أمس استجواباً لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.سعود الحربي من 5 محاور.

وأوضح النائبان، في مؤتمر صحفي بمجلس الأمة، أن الاستجواب يتناول قضية التراخي في تطبيق التعليم عن بعد وسوء الإدارة والارتباك بين القطاعات والإدارات المعنية بوزارة التربية بشأن التعليم عن بعد ومشروع منصة بوابة الكويت الإلكترونية. وبينما أن المحور الثاني يتناول موضوع الإضرار بنظام التعليم الخاص واتخاذ قرارات من دون اعتبار لمعايير الجودة، في حين يتناول المحور الثالث قضية الإضرار بمستقبل الطلبة والتأخر بإعلان البعثات الدراسية.

وأفاد بأن المحور الرابع يتعلق بمخالفة قانون الجامعات الحكومية وقانون حظر الشهادات العلمية غير المعادلة وعدم إصدار اللائحة الداخلية لكل منهما وعدم قيام الوزير بدوره في الإشراف على مؤسسات التعليم العالي.

وأوضح أن المحور الخامس يختص بموضوع

انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون والأعراف الدولية

## رئيس البرلمان العربي يدين بشدة الاعتداء التركي السافر على سيادة العراق



فاهرقه هناد السيد

أنان رئيس البرلمان العربي د.مشعل بن فهم السلمي بأشد العبارات الاعتداء السافر الذي قامت به الجمهورية التركية بقصف منطقة سيدكان بمحافظة أربيل العراقية بطائرة مسيرة الأمر الذي أدى إلى قتل وإصابة عدد من قوات حرس الحدود العراقي. وشدد رئيس البرلمان العربي على أن هذه الأعمال

ومجلس الأمن الدولي بالتحرك الفوري والعاجل لإيقاف الاعتداءات التركية المتكررة على سيادة العراق وحفاظاً على الأمن والسلم في المنطقة.

وعبر رئيس البرلمان العربي عن خالص تعازيه ومواساته لجمهورية العراق رئيساً وحكوماً وبرلماناً، وشعباً في ضحايا الاعتداءات، سائلاً الله عز وجل أن يمن على المصلين بالشفاء العاجل.

والعسكرية المتكررة التي تقوم بها القوات التركية على الأراضي العراقية تعدّياً خطيراً على سيادة جمهورية العراق، وانتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والأعراف الدولية، وخرقاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، وعدم احترام لعلاقات حسن الجوار.

وأكد السلمي تضامن